

بأعلامهم

الشعب ينتفض على الفاسدين

تعكس التحركات الشعبية بشعاراتها المطالبة عمق المسافة بين الدولة اللبنانية كاملة وبين مواطنيها الذين انتفضوا على اركانها نتيجة ما اقدموا عليه من مخالفات مالية وفساد موصوف.

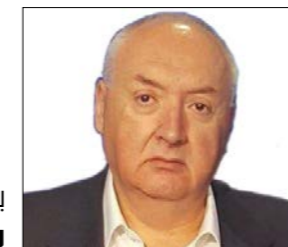
فالاستهتار بالمواطن الذي مارسه الدولة على مدى عقود، ادى الى ثورة شعبية طالبت بالمحاسبة العامة وفق خطوة لم يشهدها لبنان سابقا، حيث ساوى المتظاهرون بين جميع اركان الدولة من دون تفرقة نتيجة اوجاعهم الناتجة من تردي واقعهم الاقتصادي والاجتماعي، اضافة الى اعتبارهم ان السلطة تنتهك حقوقهم من خلال ممارسات تعسفية فتفرض الضرائب وتمهد يدها الى جيوبهم من دون تقديم اي واجبات عليها في المجال التربوي والصحي وضمان الشيخوخة...

في مقابل ذلك، يتبادل المسؤولون اتهامات بسرقة الملايين من الدولارات ووصف بعضهم البعض بالفاسدين، مستهترين بكرامة الشعب اللبناني الذي انتفض على اذاتهم ومسلكتهم، مطالباً باسقاطهم جميعاً نتيجة رد فعل محق، بعدما وجد بأن هؤلاء المسؤولين يهبون المال العام بطريقة فاضحة من دون حياء، ويستخفون بالشعب الذي قد لا يقدم على اي خطوة وفق منطقهم لانهم خدروه بالشعارات الطائفية والمذهبية التي كانوا عززوها في مجتمعاتهم.

لذلك، فإن الاستماع الى مطالب الشعب قد يكون باعتماد صيغة حكومية تحظى بالثقة، ومفترض ان تكون خارطة طريق للتجاوب مع مطالب الشعب وتنفيذ ورقة الاصلاحات التي قدمتها الحكومة، والتي ستواجه حتما بعوائق عدة نتيجة الفساد المترسخ في مفاصل الدولة السياسية والادارية.

انما لا بد من بداية لهذا المسار الاصلاحى الذي ينادى به الشعب المروجع، الذي انتفض ضد استمرار نزع الهجرة لابنائهم وتنامي حجم البطالة وتراجع واقعه الاجتماعي، في مقابل الاثراء غير المشروع والسرقات الظاهرة على ما يتبين عند تبادل الاتهامات، ليأتي هذا السجال السياسي مثابة اثبات على الصفقات فيستفز الشعب الذي يعاني من هذه السلطة الفاسدة.

اللافت في هذا الاطار ان أية هيئات قضائية او معنية بمكافحة



بقلم
سيمون أبوفاضل*

ضيف العدد

التوازن الاجتماعي

يختار العقل في امره ويرتبك حينما تسأله البنية الاجتماعية عن الخلل الذي يصيبها. هو السؤال الذي ما انفك التاريخ يطرحه بلسان كل من ابصر النور على هذه البسيطة. فيكب على البحث عن جواب قد يطمئن بال السائل، ويهدئ من روعه، ويدفعه الى ان يشمر عن ساعده كي يقرب هذا الخلل البنيوي توازنا اجتماعيا.

يبحث العقل في اصول التكون الاجتماعي وتطوره، فيتبين له ان الاجتماع صفة من صفات الانسان التكوينية. فالانسان، وفق القاعدة التي ارساها ارسطوطاليس، وطورها علماء الاجتماع، من ابن خلدون حتى يومنا هذا، كائن اجتماعي، فطر على العيش مع الجماعة والتعامل مع الاخرين. لكن العيش معا لم يتحل دوما بأبهى صفات التعايش والالفة والوثام، والتعامل مع الاخرين لم يتسم دائما بصفات التأزر والتعاوض والتكاتف. فقد شكل التنوع الذي ينطوي عليه الوجود فرصة استغلها الانسان، المختلف في ذاته، لتدبير الامور وفق ما يرتأيه، وبحسب ما يناسب مكانته في هذا الوجود.

من هذا المنطلق، انقسم الموقف من التنوع البنيوي، وانشطر الرأي في الاختلاف التكويني. فحسب البعض ان هذا التفاوت طبيعي وضروري ولا طائل من السعي الى تقليصه او الغائه، وان الفوارق بين مكونات الوجود ملازمة للوجود في جميع مستوياته. فتعمق الخلاف بين البشر وتعددت اشكاله، وتكرست الطبقات الاجتماعية والاقتصادية واستفحلت، وتثبتت الانقسامات السياسية والايديولوجية والدينية وتكاثرت. الامر الذي حتم على الانتظام الاجتماعي ان يجد اطرا تضبط الجنوح نحو الخلل الذي ينجرف اليه الوجود. فاوجد الدولة، وارسى لها القواعد، وانشأ فيها المؤسسات.

تشكل الدولة اذا الاطار الذي يحتضن الاجتماع البشري. فهي التنظيم الذي يعرعى شؤون الناس السياسية على اختلاف التوجهات التي تشدهم، بفرض قوانين تحفظ حقوق الفرد بصفته مواطناً. يعزز هذا التنظيم الاواصر الاجتماعية بانشاء البنى الخدمائية، التعليمية والاستشفائية



بقلم الدكتور
نجم بوفاضل*

والرعاية وغيرها، التي تشعر المواطن بأنه ينتمي الى الدولة. كما يوفر الحيز الذي يمارس فيه المواطن فرصه الاقتصادية، وذلك باعتماد النماذج الاقتصادية التي لا تخنق، من جهة، المبادرة الفردية الحرة، ولا تسمح، من جهة ثانية، للجنح المالي بأن يطلق عنانه. وعلى هذه الاسس تحديدا (وعلى غيرها بالطبع) قامت الدولة اللبنانية.

فالدستور اللبناني، الذي اتفق الاجتماع اللبناني على ان يكون الناطم لعيشهم المشترك، ينص في مقدمته بمختلف فقراتها على هذه المبادئ. ففي الفقرة (ج) يؤكد "ان لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل". وفي الفقرة (و) يشير بصريح العبارة الى ان "النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة". وبحسب في الفقرة (ز) ان "الانماء المتوازن للمناطق، ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام"، ليختم جازما في الفقرة (ي) بأن "لا شرعة لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

هذه الفقرات من الدستور تفصح خير افصاح عن الدور المناط بالدولة في صون الاجتماع البشري من اعتلال قد يعتريه، وفي المحافظة على التوازن الاجتماعي من اختلال قد يصيبه. فلا ينجرف التنوع خلف مقولة الجماعات الكبرى والجماعات الصغرى، انما يتقدم بلوحة فيسفاائية تحتاج الى كل قطعة، مهما صغر حجمها، لتكتمل. ولا ينجرف الاختلاف الى التمازج خلف التحصينات، بل يفتح على التواصل الذي به تتخاطب العقول، وتتنادى القلوب، وتتجاذب الانفس. ولا يشكل التفاوت فرصة ليتعمق الشرخ بين الناس على اختلاف مستوياتهم، انما يكون الفرصة الحقيقية للتكامل الطبيعي الصادق. عندئذ يستحيل التنوع اغتناء، والاختلاف فرصة، والتفاوت تكاملا، والخلل توازنا اجتماعيا.

* استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

* رئيس تحرير موقع الكلمة اونلاين